الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/178

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 December 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من التحالف الوطني للمنظمات النسائية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

040113 201212 12-63833 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

التحالف الوطني للمنظمات النسائية يمثل مظلة تنضوي تحتها المنظمات النسائية (الخدمة، والقيام بحملات، وكسب التأييد، والشبكات، والمسائل المفردة أو المتعددة) يعمل في الساحات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية. ويتعين على جميع أعضاء التحالف الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين، فهذان الصكان الدوليان يضمان جماعات (جماعات دينية، مثلا) قد لا تتوافق في غير هذا الشأن. ويسعى كل أعضاء التحالف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وحصول المرأة على حقوق الإنسان التي لها على الصعيد العالمي، وفي وطنها كذلك. ونظرا لوضوح وانتشار العنف ضد المرأة بجميع أشكاله في شتى أنحاء العالم، والعمل بقسوة على منع المرأة والفتاة، بما في ذلك الرضّع والبنات الصغيرات جدا، من الحصول على حقوق الإنسان التي لهم والتمتع بحياة مقبولة، فإن التحالف يؤمن بعدم كفاية دورة لجنة وضع المرأة الممتدة لأسبوعين، مع قيمتها التي لا تنكر ومع أملنا في أن تكلل بالنجاح. ومن ثم، حيث التحالف لجنة وضع المرأة على السعي إلى منع كل أشكال العنف والقضاء عليها، بإضافة آلية جديدة تضفي قوة أكبر، ومن ثم تحقق الهدف المشترك على نحو أسرع.

ولهذه الغاية، يعرب التحالف الوطني للمنظمات النسائية عن دعمه للاقتراح الداعي إلى وضع اتفاقية للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة، الذي تقدمت به المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، رشيدة مانجو، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد جرى على مر السنين تحسين الصكوك القائمة بإضافة التوصيات العامة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبخاصة التوصية العامة رقم ١٩، وهناك العديد من المبادرات، مثل ”متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة“، التي أطلقها في عام ٢٠٠٨، الأمين العام، بان كي - مون، والتي تجمع بين الأطراف الفاعلة بأهداف محددة لمعالجة جائحة العنف العالمية ضد المرأة، على حين يسعى الاستثمار في برامج معدة في الشمال والجنوب إلى توقي المعاناة وتخفيفها. هذا، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، أسفرت جهود المنظمات النسائية، والخبراء، والحكومات الملتزمة عن تحول عميق في الوعي العام بهذه المشكلة. فمثل هذا العنف يُنظر إليه الآن باعتباره مشكلة خطيرة تهم كل قطاعات المجتمع مما لها من تداعيات على حقوق الإنسان والصحة العمومية.

غير أنه تُفتقد على الأغلب معرفة وفهم سببها الأساسي، ألا وهو تلك الحلقة المفرغة لعدم المساواة بين الجنسين، التي تعمقها أعمال العنف، التي تؤدي بدورها إلى تزايد عدم المساواة بين الجنسين. ويؤدي هذا الأمر إلى تجزئة النُهج المستخدمة لحل المشكلة، وإلى

التركيز على مظاهر معينة للعنف ضد المرأة والفتاة، من قبيل الاغتصاب وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر والقسري، والعنف العائلي، من دون تغيير علاقات القوة بين المرأة والرجل بإنهاء الفقر، مما يمكّن المرأة من امتلاك الأراضي وغيرها من الممتلكات، وتحسين فرص التعليم ونتائجه أمامها، وإنهاء التمييز في المجال الاقتصادي وفي العمل والأجر والترقية، واتخاذ نُهُج غير مرغوبة لحل الغياب النسبي للمرأة في مجال اتخاذ القرارات السياسية وغيرها، ومن ثم تمكين المرأة. وقد قالت لاكشمي بوري، نائبة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، يجب علينا أن ننشئ بدلا من الحلقة المفرغة حلقة مثمرة بتغيير العقليات والتنميطات التي ينبع العنف منها. ولا بد لنا من أن نتيح للمرأة فرصا اقتصادية، وكفالة مشاركتها على قدم المساواة في الحياة العامة والسياسية، وإلغاء القوانين والممارسات التي ما فتئت تميّز ضد المرأة، وتهيئة بيئات آمنة للمرأة والفتاة، بما في ذلك في الشوارع وفي المدارس. فهذا يمثل الأساس لاستراتيجية وقائية شاملة.

ومن شأن اتفاقية جديدة للأمم المتحدة أن توضح أن السبب الأساسي للعنف ضد المرأة والفتاة هو عدم المساواة بين الجنسين وأن كل أشكال العنف الجنساني تؤدي إلى المزيد من عدم المساواة بين الجنسين، ومن شأنها أيضا أن تشجع على الأخذ بنهج يتسم بمزيد من الشمول إزاء هذه المشكلات الخطيرة. ومن شأنها أيضا أن تفيد في تحديد وتعريف وتزكية ما يُتخذ من إجراءات فيما يتعلق بفئات معينة من النساء، وحالات محددة تتطلب اتخاذ استراتيجيات مختلفة في الإطار العام، مثل النساء ذوات الإعاقة، والمسنات، والشابات، والفتيات، والرضّع، والأرامل، والمثليات، والأعزاب أيا كانت أعمارهن.

كما يدعم التحالف الوطني للمنظمات النسائية ممثلي صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذين دعوا في اجتماع عُقد مؤخرا إلى إدراج مسألة العنف ضد المرأة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥، وحثوا على اتخاذ هدف شامل بشأن تمكين المرأة، مع كون العنف ضد المرأة إحدى الغايات مع مؤشرات محددة.

وللتحالف الوطني للمنظمات النسائية علاقة خاصة مع جماعة الضغط النسائية الأوروبية. وهو يشكل مع منظماته الشقيقة في ويلز، وسكوتلاند وأيرلندا الشمالية لجنة المملكة المتحدة المشتركة المعنية بشؤون المرأة، التي تمثل الهيئة التنسيقية في المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية. ويفخر التحالف بكونه جزءا من بنية أساسية للمنظمات النسائية غير الحكومية في أوروبا المشاركة في الأمم المتحدة وعلى المستوى العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة. ومن المهم رؤية مناطق مختلفة، منها أجزاء من أوروبا أقل تقدما، تعمل معا لحل هذه المشكلة الدولية، ويرحب التحالف المبادرة المشتركة للمفوضية الأوروبية وهيئة

الأمم المتحدة للمرأة، ''وثبة إلى الأمام للمرأة''، وهي برنامج إقليمي جديد لمنطقة جنوب البحر المتوسط.

ووقعت في أوروبا أيضا تطورات مهمة في نُهُج مقبولة على نطاق واسع إزاء البغاء. فمنذ سنوات عديدة يدور صراع حول تحديد ما إذا كان البغاء خيارا حرا لا تقيده جراح عاطفية أو نفسية أو اجتماعية – شأنه شأن أي عمل آخر – فيعرف باسم ''البغاء الطوعي''، ومن ثم فهو ''اشتغال بالجنس''، أو هو معاملة يستغل فيها الرجل سطوته على المرأة ويدفع لها مقابلا من أجل استغلال جسدها وجسد الفتيات – التي بعضهن صغيرات جدا – في متوالية مع أنواع أخرى من العنف ضد الأنثى، فيعرف باسم ''البغاء القسري''. ويؤمن التحالف الوطني للمنظمات النسائية بأن من الضروري أن نفهم أن القسر لا يعني الإكراه بسكين أو بالحبس المادي، فحسب، بل يعني أيضا التعرض لطائفة من الظروف وأحداث الحياة.

وبأغلبية ساحقة لتأييد هذه الرأي، يدرج مجلس أوروبا الآن طائفة عريضة من العوالم غير الشخصية يتعين التعاطي معها من قبل الدول الساعية إلى معالجة المشكلة. فجوانب الضعف الشخصية (الجوانب المرضية، مثل مشكلات الصحة النفسية، وضعف الاعتداد بالنفس، والإهمال أو الانتهاك في الطفولة، فضلا عن تعاطي المخدرات) والمشكلات الهيكلية (الفقر وعدم الاستقرار السياسي/الحرب، وعدم المساواة بين الجنسين، وعدم تكافؤ الفرص، ونقص التعليم والتدريب) يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا جدا في البغايا. ومن المهم ألا يشعر أحد بالقسر، ولو حتى بالظروف، للانخراط في البغاء. وهذه ميزة من مزايا النهج الجديد لإلغاء الاسترقاق: فهو يوضح بجلاء أن جانب الطلب، وليس جانب العرض هو الذي تلزم معالجته.

وقد أدى هذا في بعض البلدان إلى إنهاء تجريم البغايا، وإجراء تغييرات تشريعية لتجريم دفع مقابل لممارسة الجنس. غير أنه لا إجماع على هذا الأمر، ولا يزال هناك العديد من النهج المختلفة التي تتبع في هذا الشأن. غير أنه يجري في شتى أرجاء العالم في أوقات التقشف والنزاع، بيع الفتيات الصغيرات للمواخير وقسرهن على ممارسة الجنس مع العديد من الرجال كل يوم، على حين أن النساء المعدمات، مثل الأرامل اللاتي يعانين بالفعل من ممارسات تقليدية ضارة، يصبحن بغايا لأن لا بد لهن من أن يعشن ويطعمن أولادهن.

وفي الفترة التمهيدية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، تجتمع بانتظام ٧٠ منظمة نسائية غير حكومية في المملكة المتحدة، ومعها خبراء وأفراد مهتمون، من أجل العمل على إنجاح هذا الاجتماع الحيوي. علما بأن فريق الاتصال للمنظمات غير الحكومية بالمملكة المتحدة للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، الذي يديره التحالف الوطني

للمنظمات النسائية، يهدف إلى الاتصال بأعضائه وبحكومة المملكة المتحدة، والتأثير، من خلالهم، على الاتحاد الأوروبي، الذي يتحدث بصوت واحد في لجنة وضع المرأة، من أجل إنجاح الدورة. وتعمل شبكاتنا لهذه الغاية مع غيرها في شتى أنحاء العالم، وسوف نتابع، بعد انتهاء الدورة، نتائجها لكفالة تنفيذ توصياتها. وقد اقترحنا أن تكون المسألة المستجدة هي الأرامل – من حيث وضعهن وحقوقهن – ونود أن نرى أن احتياجات وشواغل هذه الفئة الضعيفة التي تعامل بقسوة، تُعالج تحديدا في الوثائق، وإن هي لم تُطرح في الدورة السابعة والخمسين، فينظر فيها في العام التالي. ويجب الاعتراف بعمل المنظمات النسائية غير الحكومية وتعزيزه، حتى مع حدوث تهديدات لمشاركتها التقليدية في أعمال الأمم المتحدة.

التوصيات

يحث التحالف الوطني للمنظمات النسائية الدول الأعضاء المشاركة في الدورة على ما يلي:

- الامتناع عن أي هجوم على النصوص التي تفصح عن حقوق اكتسبتها المرأة بشق النفس، وعلى الحكومات التقدمية التي تمكِّن المرأة من أن تتخذ القرارات، وتعيش حياة أوفر صحة وأقدر على الاستمرار اقتصاديا، وتربية أبناء أصحاء.
- إبرام وثيقة ختامية متفق عليها تحقق تقدما فعليا نحو القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة والفتاة ومنعها.
- النظر بجدية في وضع اتفاقية جديدة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد المرأة.
- حث كل الحكومات على الإبقاء على ارتفاع مستويات التمويل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وللتنمية والمعونة، ولا سيما في هذه الآونة التي يشهد فيها العالم ضائقة مالية.
- البناء على تعريف مجلس أوروبا للقسر فيما يتعلق بالبغاء.